ويكون هذا اخص من مذهب مقاتل واتباعه من المرجئة ثم ان من وضع
احاديث لا يدري ما احدثوا بعدك وهي متواترة يعني بل لو ادعى في
بعضها تواتر اللفظ لساغ ولكن الشيعة تجاسروا على سيادة الصحابة
وسابعهم الذين نعلم قطعًا تناول الآيات والأحاديث لهم دخولا اوليا
ونصوصًا نبوية صحيحة صريحة فناقضهم المدعون للسنة
وادعوا الصحة وثبوتها لمن لم يقض له بها دليل ثم فرعوا عليها ما
ترى ثم بنوا الدين على ذلك ألم يقل الله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا في رجل
متيقن صحبته ولم تزل حاله مكشوفة مع الصحبة ومنهم من
شرب الخمر وممن لا يحصى ممن سكت عنه رعاية لحق النبي صلى الله عليه وسلم
ما لم يلج اليه ملجئ ديني فيجب ذكره ومن اعظم الملجئات ترتب شيء من
الدين على رواية مثل مروان والوليد وغيرهما فانها اعظم جناية لدين الله
تعالى ومخالفة لصريح الآية الكريمة والتهم بذكر لا يعود على جملة
الصحابة بالنقص بل هو تزكية لهم فاياك والاغترار ولا شك ان
البخاري من سادات المحدثين فما ظنك بمن دونه وقع هذا التجنب
البخاري من لا يحصى من الحفاظ العباد كما تخبرك عنه كتب الجرح
والتعديل بل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم وقال العجلي في عامر ابن
سعد ابن ابي وقاص تابعي ثقة وروى عنه الناس وهو الذي باشر قتل الحسين
فقل اي جرح في هذا الذنب اكثر من هذا **وهذا تنبيه**
والا فهذا باب لو فتح وصنف فيه لكان فنا كبيرا وكذلك
سائر الكلام من المحدثين في مخالفيهم في العقائد فاختبره وشاهد
هذه الدعوى متى كتب الجرح فتأمل كلامهم في الموافق والمخالف واجعله
من شهادة الاعداء واهل الاحن ولكنهم جعلوا ذلك باطنا وظاهرا
ولكن يقولون نحن نروي عن المعتزلة المبتدعة ثم يعاملونهم هذه المعاملة
قال يحيى بن معين وقيل له في خطاب ثقة وهو خارجي مدح ابن
ملجم لعنه الله بقوله * يا ضربة من تقي ما اراد بها * الا لينال من الرحمن رضوانا
الابيات يعني قتل علي رضي الله عنه فانظر رضاهم بمن رضا بقتل علي و
عثمان قتلة طلحة وعمر قتل الحسين وتوثيقهم لهم **واما علماء**

الأمة

الامة كحماد بن سلمة الامام ومكحول العالم الزاهد فتجنبهم مثل
البخاري ومسلم ايضا سبحان الله ولكن بفضل الله تعالى وحكمته في حفظ
السنة اختلفت عبارات المحدثين فترى الرجل الواحد تختلف فيه
الاقوال حتى يوصف بانه امير المؤمنين وبانه اكذب الناس او قريب من هاتين
العبارتين فمع معرفتك لعقايد القوم وعادتهم في التعديل و
التجريح يتحصل لك الظن بعدالة الراوي وعدمها وانظر الصحيحين
الا العمل في اجتهادهما فلعله لم يثبت لهما الجرح فيمن استدرك عليهما
او في بعضهم لكن مع تحاميهما لمن هو اوثق من اولئك بدرجات و
اعجب من هذا ان في رجالهما من لم
يثبت تعديله وانما هو في درجة المجهول او المستور قال الذهبي
قلت لم اذكر هذا النوع في كتابي هذا يعني الميزان
فان ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه امام عاصر ذلك الرجل او
اخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير ففي الصحيحين
عدد كثير ما علمنا ان احدا نص على توثيقهم فانظر هذا العجب
يروي عمن حاله ما ذكر ويترك ائمة مشاهير مصنفين لانهم قالوا
بخلق القرآن ووافقوا ونحو ذلك **والعجب هنا**
من مخالفة الذهبي بقوله ولاهم مجاهيل فمن لم يعلم عدالته لم تشمله
قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول ولا يكفي في العدالة مجرد الاسلام
عند غير الحنفية والذي عنه بدون توثيق مجهول سيما مع قلة الرواية
والاصطلاح على تسميته مستورا لا ادخله في العدول الذي تناولتهم
ادلة قبول الآحاد فهذا تفريط وافراط بترك ابي حنيفة ومحمد ابن الحسن
وابن اسحق وداود الظاهري وهذا افراد عن الناس لكن في البخاري
وهذا قد تبعه شطر اهل البسيطة ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو
ولا ما هو وكونه روى عنه عدل لا يلزم انه قد عدله كما هو مقرر
في كتب الحديث اذ المصنفون كلهم غالبهم العدالة فيلزم تعديل
كل من روى عنه ولو كان ذلك الكتاب ايضا فقد التزمت صحته
اذ الصحة تكون بالضمام ضعيف الى ضعيف ولو على مذهب البعض فقد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)